

The Standard of Truthfulness in Propositions of Religious Knowledge

Aasheq Hussein

Ph.D. in Islamic Philosophy, Al-Mustafa International University, Pakistan.

E-mail: Hussainashiq4242@yahoo.com

Abstract

Establishing a standard of truthfulness is crucial for ensuring access to accurate and reliable knowledge across all domains, particularly in the realm of religious knowledge. The significance of this endeavor arises from the central role religious knowledge plays in shaping beliefs, guiding conduct, and fostering moral values within individuals and societies. This article examines the standards of truthfulness applied to religious propositions, focusing on achieving correspondence between these propositions and authoritative religious texts or observable reality, thereby ensuring alignment with divine objectives. Furthermore, the article explores the relationship between religious knowledge and reason, including self-evident truths, as a foundation for constructing sound propositions. Epistemological theories, such as the correspondence theory, pragmatism, and coherence theory, are critically analyzed in this context. The analysis specifically applies these standards to doctrinal, ethical, and behavioral issues, providing illustrative examples of their interaction with religious texts. The role of both reason and revelation in achieving truthful cognitive propositions is emphasized. A key finding is that the fundamental standard for the truthfulness of doctrinal, ethical, and legal propositions is their correspondence with reality, verifiable through reason using self-evident truths or authentic religious texts. Consequently, doctrinal, ethical, and legal knowledge rests upon a firm foundation that integrates both reason and revelation.

Keywords: Standard, Truthfulness, Religious Knowledge, Correspondence, Pragmatism, Coherence.

Al-Daleel, 2025, Vol. 7, No. 4, PP .72-98

Received: 15/12/2024; Accepted: 16/01/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)



معيّار صدق القضايا في المعرفة الدينية

عاشق حسين

دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، باكستان.

البريد الإلكتروني: Hussainashiq4242@yahoo.com

الخلاصة

لا شكّ في أنّ تحديد معيار الصدق في القضايا المختلفة يعدّ أمرًا جوهريًا لضمان الوصول إلى معارف دقيقة وموثوقة، خاصّةً في القضايا المرتبطة بالمعرفة الدينية. تنبع أهميّة هذا الموضوع من الدور المحوري الذي تلعبه المعارف الدينية في تشكيل العقيدة، وضبط السلوك، وتعزيز القيم الأخلاقية لدى الأفراد والمجتمعات. تهدف هذه المقالة بالاعتماد على المنهج التوصيفي والتحليلي إلى استعراض معايير الصدق المعتمدة في القضايا الدينية، مع تسليط الضوء على كيفية تحقيق المطابقة بين القضايا والنصوص الشرعية أو الواقع، بما يضمن انسجام الأحكام مع المقاصد الإلهية. كما تناقش المقالة مدى ارتباط المعارف الدينية بالعقل والبدهيّات بوصفها أساسًا لبناء قضايا يقينية، وتحليل النظريات المعرفية مثل نظرية التطابق، والبراغماتية، والاتّساق من منظور نقدي. سنركّز بشكل خاصّ على تطبيق هذه المعايير في القضايا العقدية والأخلاقيّة والسلوكيّة، مع تقديم أمثلة عمليّة توضّح كيفية تفاعل هذه المعايير مع النصوص الدينية، ممّا يبرز دور العقل والوحي في تحقيق صدق القضايا المعرفية. ومن أهمّ النتائج هي أنّ المعيار الأساسي لصدق القضايا العقدية والأخلاقيّة والشرعية هو المطابقة مع الواقع، والذي يتمّ التحققّ منه من خلال العقل باستخدام البدهيّات أو النصوص الدينية الصحيحة. ومن ثمّ، فإنّ المعرفة العقدية والأخلاقيّة والشرعية تُبنى على أسس يقينية تجمع بين العقل والوحي.

الكلمات المفتاحية: المعيار، الصدق، المعرفة الدينية، التطابق، البراغماتية، الاتّساق.

مجلة الدليل، 2025، السنة السابعة، العدد الرابع، ص. 72 - 98

استلام: 2024/12/15، القبول: 2025/01/16

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلف



المقدمة

إنّ تحديد معيار الصدق في القضايا المعرفيّة يعدّ من أهمّ الموضوعات الفلسفية والدينية التي تهدف إلى ضمان بناء معارف دقيقة وموثوقة، خاصّةً في مجال المعارف الدينية التي تلعب دوراً محورياً في حياة الإنسان. فالاعتقاد الديني الصادق لا يقتصر تأثيره على بناء العقيدة والإيمان، بل يمتدّ ليشمل ضبط السلوك، وتشكيل الأخلاق، وتحقيق العدالة في المجتمع.

إنّ المعارف الدينية - باعتبارها جزءاً من المعارف البشرية - تواجه تحدياتٍ في إثبات صدق قضاياها؛ بسبب تعدّد وجهات النظر الدينية واختلاف المناهج الفكرية في تفسير النصوص والوحي؛ لذا يصبح من الضروريّ البحث عن معيار علمي وفلسفي يمكن الاعتماد عليه لتحديد صدق القضايا الدينية بشكل يتّسم بالموضوعية والشمولية.

تتناول هذه المقالة محورين رئيسيين:

الأوّل: معايير الصدق في المعرفة: مثل نظرية التطابق (Correspondence Theory of Truth)، والبراغماتية (Pragmatism)، ونظرية الاتّساق (Coherence Theory of Truth). ويتمّ تحليل مميّزات كلّ معيار وإشكالاته في تحديد صدق القضايا.

الثاني: تطبيق معيار الصدق على القضايا العقيدية والأخلاقية والسلوكية: تسلّط المقالة الضوء على تطبيق معيار الصدق على هذه الأنواع المختلفة من القضايا الدينية، موضّحةً كيفية التحقق من صدقها باستخدام العقل، والبدهيّات، والنصوص الشرعية.

من خلال هذه المحاور، تسعى المقالة إلى توضيح أنّ معيار الصدق في المعارف الدينية لا يقتصر على جانب واحد، بل يتطلّب تفاعلاً بين العقل والنصوص الشرعية، ونعني به أنّ العقل دليلٌ حيويٌّ في إثبات العقائد واستنباط الأحكام الشرعية، ويتكامل مع الوحي في بناء المعرفة الدينية، ويتمتّع العقل بخصّة كبيرة، مع الالتزام بمحدوده أمام الغيب والنصوص القطعية، مثال ذلك أنّ العقل لا يدرك جزئيات التوحيد والنبوة والمعاد. فهذه النظرة المتوازنة تجعل هذا الفكر غنياً ومنفتحاً على الاجتهاد والتطوّر ضمن إطار النصوص والمقاصد الشرعية. ويعتمد على التوازن بين المبادئ الثابتة والمرونة في مواجهة متغيّرات الواقع. تُختتم المقالة بتحليل نقدي للنظريات المطروحة وإبراز أهميّة الوصول إلى معيار شمولي يعزّز اليقين والانسجام بين العقل والوحي.

المبحث الأوّل: مفردات البحث

أوّلاً: المعيار

المعيار في اللغة العربية مشتقّ من الجذر الثلاثي "ع ي ر"، ويُعرّف بأنّه الأداة التي تُستخدم لقياس الأشياء أو لتحديد القيم الصحيحة والدقيقة، مثل استخدام ميزان أو مقياس. يُطلق عليه أيضًا "ما يُقاس به الشيء" أو "ما يُجعل مقياسًا لضبط الأمور". [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 623]

المعيار اصطلاحًا: يُشير إلى مجموعة من القواعد أو الضوابط التي تُستخدم لتقييم أو قياس شيء ما. على سبيل المثال، في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، يُستخدم المعيار لتحديد مقياس الأداء أو جودة منتج. يُعرف أيضًا بأنه "نموذج مثالي يُحتذى به في العمل أو السلوك". [انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص 113]

تشمل المعايير في المجال الأكاديمي أو العلمي المبادئ والقيم التي تحدّد الأساليب والممارسات الصحيحة، ممّا يساهم في تحقيق الموضوعية والاتّساق في البحث والتحليل. والمقصود من "المعيار" في هذه الدراسة هو ما قيس به المعارف الدينية لتقييمها وللحكم بصدقها أو كذبها.

ثانيًا: الصدق

الصدق في اللغة العربية مشتقّ من الجذر الثلاثي "ص د ق". ويعني المطابقة، والإخبار بالحقّ، وقول الحقيقة دون تحريف أو كذب. يُقال: "صَدَقَ في كلامه" أي أخبر بالحقّ ولم يكذب. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 215]

هناك تعريفات مختلفة اصطلاحًا للصدق على أساس الرؤى المختلفة في نظرية المعرفة، ولكن ما نقصده من هذا المصطلح ونقبله على أساس الرأي الصحيح هو مطابقة المعرفة الحسولية التصديقية للواقع في مقابل الكذب، وهو عدم مطابقة المعرفة الحسولية التصديقية للواقع، وأمّا المعرفة الحسولية التصوريّة فليس فيها الحكم على شيء حتّى يقال إنّها صادقة أو كاذبة. وكذلك في العلم الحسوري لا تُطرح مسألة المطابقة أو عدم مطابقة المعرفة للواقع [انظر: السهروردي، مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، ج 1، ص 489]، إلّا بتوسّع في معنى الصدق، أو بالمجاز والمسامحة، أو في مقام الإخبار عن المشاهدات الحسورية التي تتمثّل في قالب المفاهيم والألفاظ، أو بمعنى آخر. فهي معرفةٌ بدون واسطة المفهوم، ففي هذا النوع من العلم لا معنى للشكّ واليقين، والتصوّر والتصديق، والخطأ والصواب، والحفاظة والالتفات، والتفكّر والتعقّل، والاستدلال

والتعبير اللفظي، والتفهم والتفهّم، والفلسفة والعلوم، فهي كلّها مرتبطة بالعلوم الحسولية، وبعبارة أخرى مرتبطةً بعالم ذهن وصور الأشياء. [انظر: مطهرى، مرتضى، مجموعته آثار، ج 6، ص 275] وتوصف المعرفة الصادقة بـ "الحقيقية" وغيرها بـ "الخاطئة" أحياناً. [انظر: مصباح اليزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 1، ص 234]

وأما علماء نظرية المعرفة المحدثون فقد غيّرُوا هذا التعريف للصدق؛ نظراً للخوض في بعض الشبهات، أو عدم القدرة على استكشاف طريق للحصول على مطابقة الصور الذهنية للواقع العيني، فطرحت نظريات من قبيل الانسجامية والبراغماتية وغيرهما. على سبيل المثال طرح كارل همبل (Carl Hempel) تعريف الصدق على أساس الانسجامية، وويليام جيمس (William James) وجون ديوي (John Dewey) على أساس البراغماتية. وطرح بعض التجريبيين مطابقة الفكر للتجربة الحسّية وعدمها، وذهب القائلون بالوضعية المنطقية (Logical Positivism) إلى ما هو أبعد من ذلك، فطرحوا قابلية التجربة الحسّية معياراً لكون قضية ما ذات معنى أيضاً. وهناك من يعتقد بالاجماع في باب صدق القضايا، بمعنى أنّ الصدق هو ما تسالم عليه الكل أو ما أجمع عليه الأغلبية. [انظر: الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج 1، ص 197 - 201]

وفي الواقع بدل السعي وراء حلّ هذه المسألة المعرفية - أي مطابقة الصور الذهنية للواقع وعدم مطابقتها - حذفوها تماماً من البحث والدراسة، وسدّوا أبواب التحقيق فيها أمامهم.

ثالثاً: المعرفة الدينية

المعرفة الدينية هي مفهوم يشير إلى الفهم والتفسير المنهجي للنصوص والمبادئ الدينية، وهي تعكس جهود العلماء والمفكرين في دراسة الدين وتطبيقه. فالمعرفة الدينية تشمل مجموعة واسعة من المواضيع التي تساعد الأفراد على فهم العقيدة والشرعة والأخلاق والقيم التي يدعو إليها الدين، وتشتمل على فهم النصوص الدينية كالقرآن والروايات في الإسلام. وتختلف هذه المعرفة باختلاف الديانات والمذاهب، لكنّها تتضمّن عناصر أساسية مشتركة في معظم الأديان، مثل: العقيدة والأحكام الشرعية والأخلاق. إذن المعرفة الدينية تشتمل على المتون الدينية من آيات وروايات ومع آراء العلماء. ولها دور في تعزيز الإيمان وضبط السلوك والفهم الصحيح من النصّ الديني والحوار بين الأديان.

نقصد من المعرفة الدينية، المعرفة المرتبطة بالدين الحقّ في العصر الحاضر - وهو الإسلام - مشتملةً على العقائد والأحكام الشرعية والأخلاق، فالمعرفة الدينية يُعنى بها المعرفة بهذه الأمور.

المبحث الثاني: معيار الصدق في القضية

معيّار الصدق هو المعيار الذي يُستخدم لتحديد ما إذا كانت القضية (الجملة أو العبارة) صحيحة أو خاطئة. هناك نظريات مختلفة مطروحة في الساحة المعرفية، تحدّد المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في إحراز صدق القضية أو كذبها، ونحن سنذكر في هذا المبحث أهمّ النظريات المطروحة في هذا المجال:

أولاً: نظرية التطابق

الموازن العقلية المنطقية هي المعيار في صدق القضايا عند علماء المسلمين بما فيهم الحكماء والمتكلمون والمنطقيون. من الواضح أنّ القضايا الكليّة في العلوم المختلفة مستنتجة من قضايا أخرى عن طريق القياس بأنحاء، ومنها: القياس الاستثنائي والاقتراحي، وهو من مصاديق القاعدة المشهورة «كلّ تعلّم وتعلّم ذهنيّ فبعلمٍ قد سبق» [ابن سينا، الشفاء، المنطق، ج 3، ص 77]. فلا يمكن الصعود المعرفي من المجهول المطلق. إنّ اعتبار النتيجة منوط باعتبار المقدمات واعتبار هيئة الاستدلال، وأمّا فيما إذا كانت المقدمات كليّة أيضاً، فمن الضروريّ تحصيل اعتبار هذه المقدمات كذلك. وهذا المنوال يستمرّ إلى أن نصل إلى قضايا لا تحتاج في اعتبارها إلى الفكر والاستدلال، وهي تسمّى بدهيّة في المنطق. ونحن في هذه الدراسة نسمّي عملية إرجاع القضايا النظرية إلى البدهيات بـ "التأسيسية". هذه النظرية كانت مشهورةً بنظرية التطابق أو المطابقة (Correspondence Theory of Truth) عند أرسطو.

تعدّ نظرية التطابق من أقدم النظريات الفلسفية المتعلقة بمفهوم الصدق وأشهرها. وتنصّ هذه النظرية على أنّ هناك واقعاً موضوعياً مستقلاً عن معتقداتنا وأفكارنا. والجمل أو العبارات تكون صادقة إذا كانت تتوافق مع هذا الواقع. ونعني به أن يدلّ اللفظ على تمام معناه الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف، وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه، وهو الحيوان الناطق. وهذه الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها مباشرة وضعت لمعانيها؛ لذلك وفقاً لهذه النظرية، تكون القضية صادقة إذا كانت تتطابق مع الواقع أو مع حالة الأمور الفعلية (state of affairs). على سبيل المثال، جملة "الثلج أبيض" تكون صادقة إذا كان الثلج بالفعل أبيض في الواقع. وكذلك جملة "السماء زرقاء" تكون صادقة إذا كانت السماء في الواقع زرقاء. بعبارة أخرى الحقيقة تتعلّق بتوافق بين الجملة وما تشير إليه في العالم الخارجي.

هذه النظرية شائعة في الفلسفة الكلاسيكية، وخاصّةً لدى أرسطو الذي قال: «القول بأنّ ما هو موجود غير موجود، أو ما هو غير موجود موجود هو قول زائف، بينما القول بأنّ ما هو موجود موجود، وما هو غير موجود غير موجود هو قول صادق» [أرسطوطاليس، ما بعد الطبيعة، المقالة الرابعة ص 61 و62].

العناصر الأساسية لنظرية التطابق هي:

- 1- الموضوع: (Subject) وهو الشيء الذي تتحدّث عنه العبارة.
 - 2- المحمول: (Predicate) وهو ما يُقال عن الموضوع.
 - 3- العلاقة بينهما: هذه العلاقة يجب أن تعكس حقيقة الأمور كما هي في الواقع.
- يقول ابن سينا: عندما نبدأ عمليّة التفكير لا نطلب ما هو معلوم؛ لأنّه لا يحتاج فهمه إلى التفكير، وإلّا يلزم تحصيل الحاصل، ولا نبدأ من المقدمات المجهولة مطلقاً، وإلّا مع غصّ النظر عن عدم إمكان الصعود المعرفي في هذه الحالة، لا نطمئنّ بالحصول على ما كتنا نبحت عنه.
- [ابن سينا، الشفاء، المنطق، ج 3، ص 74 و75]

فالصعود المعرفي بحاجة إلى القضايا البنائية، وبدونها سوف لا تتمّ عمليّة التفكير والاستدلال للزوم الدور أو التسلسل، ولا نحصل على أيّ معرفة بيّنة كانت أو مبينة. فعلى هذا الأساس يمكن تقسيم القضايا إلى قسمين: القضايا البنائية والقضايا غير البنائية، وأشرنا إلى ابتناء القضايا غير البنائية على القضايا البنائية عن طريق الاستدلال، وهذه النظرية سمّيناها "البنائية" تعدّ أهمّ نظرية في إثبات اعتبار القضايا المعرفي.

والمنطقيون قسّموا القضايا البنائية - المبادئ اليقينية أو البدهيات - إلى أقسام، وهي الأوليات والوجدانيات والمحسوسات والفطريات والمتواترات والمجربّات والحدسيات. وهذه القضايا عدا القسم الأوّل بحاجة إلى أمر غير تصوّر أجزاء القضية، وبهذا الاعتبار تسمّى البدهيات الثانوية.

[انظر: المصدر السابق، ص 63 - 65]

فالبدهيات على أساس هذه الرؤية معتبرةً يقيناً، ويمكن الوصول إلى المعارف الدينية اليقينية من خلال إرجاع المعارف الدينية النظرية إلى البدهيات عن طريق استدلال معتبر يقيني، ويسمّى هذا النوع من الاستدلال بـ "البرهان". وأمّا إذا لم نستطع إرجاعها إلى البدهيات، فلا يمكننا القول بعدم اعتبارها من الأساس.

وجديرٌ بالذكر أنّ القضايا لا ترجع جميعها إلى البدهيات الأولية، ومعيّار البدهية هو عدم الحاجة إلى البرهان - ومنها مبدأ الهوية ومبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع - وإلّا تكون جميع القضايا يقينية، بل بعض القضايا يمكن إرجاعها إلى قضايا ليست يقينية، واعتبارها يكون بحسب اعتبار تلك القضايا غير اليقينية.

ثانيًا: نظرية الاتساق

هناك من يختار أنّ التوافق هو معيار صدق القضية. وفقًا لهذه النظرية، يُعدّ الحكم أو القضية صادقةً إذا كانت متّسقةً مع مجموعة القضايا الأخرى التي نؤمن بصحتها. بمعنى آخر، الحقيقة ليست مستقلةً بذاتها، ولكنها تعتمد على التوافق والاتساق بين مجموعة من الأفكار أو المعتقدات، وسمّيت هذه النظرية بـ "نظرية الاتساق" (Coherence Theory of Truth)، وهي إحدى النظريات الفلسفية التي تفسّر مفهوم الحقيقة.

بعبارة أخرى: تعدّ القضية صادقةً إذا كانت متّسقةً مع مجموعة من المعتقدات أو الافتراضات الأخرى التي نؤمن بها. هذه النظرية تُستخدم عادةً في الأنظمة الفلسفية التي تعتمد على البناء النظري، مثل الفلسفات المثالية. على سبيل المثال، في نظام معرفي معيّن، إذا كانت القضية تتماشى مع كلّ ما نعرفه في ذلك النظام، فإنّها تعدّ صادقةً. العناصر الأساسية لنظرية الاتساق هي:

- 1- الاتساق الداخلي: القضية تكون صادقةً إذا لم تتعارض مع قضايا أخرى تُعدّ صحيحةً.
 - 2- الشبكة المعرفية: الحقيقة تُفهم كجزء من شبكة معرفية واسعة؛ إذ تكون كلّ قضية جزءًا من هذه الشبكة.
 - 3- عدم وجود تناقض: شرط الصدق الأساسي هو عدم وجود تناقض بين القضايا المختلفة ضمن نفس النظام الفكري.
- وعلى أساس هذه النظرية لا يلزم أن تبني المعارف على مبانٍ صادقة ومطابقة للواقع نسبيًا بالبدهيّات، فالعلاقات الذهنية والمنطقية تلعب دورًا أساسيًا في اعتبار القضايا المعرفية.

[See: Johnson, Focusing on Truth, P. 15 - 38; Haack, Philosophy of logic, p. 94-97]

ويعدّ ويلارد أورمان كواين (Willard Van Orman Quine)، ولورنس بنجور (Laurence Bonjour)، وولفريد سيلارز (Wilfrid Sellars)، ونيكولاس رشر (Nicholas Rescher)، وجيلبرت هارمان (Gilbert Harman)، وكارل غوستاف همبل (Carl Gustav Hempel) من أتباع هذه النظرية في مسألة معيار صدق القضايا.

يرد على هذه النظرية إشكالات عديدة ومنها:

- 1- أنّها تجعل الحقيقة نسبية وليست مطلقة؛ إذ تعتمد على اتّساق الأفكار ضمن نظام معرفي معيّن، ممّا يعني أنّ ما يعدّ حقيقةً في نظام معيّن قد لا يكون كذلك في نظام آخر. هذا يجعل

الحقيقة متغيّرة وليست ثابتة. هذا النقد يعزّز الفكرة بأنّ هناك إمكانية لوجود أنظمة معرفية متعدّدة، كلّ منها يعرض "حقائق" مختلفة. لكن لا يمكن اعتبار جميع هذه "الحقائق" متساوية من حيث الصدق، ممّا يضعف من قوّة هذه النظرية.

2- لا تضع في اعتبارها ضرورة توافق المعتقدات أو الأفكار مع الواقع الخارجي. فمجرّد أن تكون مجموعة من الأفكار متّسقة داخلياً لا يعني أنّها صحيحة في العالم الخارجي. على سبيل المثال، يمكن لمجموعة من الأفكار الخيالية أو الأساطير أن تكون متّسقة داخلياً، ولكن ذلك لا يجعلها حقيقية في الواقع.

3- هناك إمكانية لوجود أنظمة معرفية متعدّدة تكون كلّ منها متّسقة داخلياً، ولكنّها تتعارض مع بعضها البعض. كيف يمكننا إذن تحديد أيّ من هذه الأنظمة يمثّل الحقيقة؟ هذا يقود إلى مشكلة عدم وجود معيار موضوعي للحقيقة بناءً على الاتّساق وحده. على سبيل المثال، قد يكون لدينا نظامان فلسفيان مختلفان، مثل النظام الفلسفي لأرسطو والنظام الفلسفي لهيكل، وكلاهما متّسق داخلياً ولكنهما يعرضان رؤى مختلفة عن العالم.

4- نظرية الاتّساق تُنتقد لافتقارها إلى معيار واضح للتحقق من الحقيقة. فلا يمكن اختبار صحّة مجموعة معتقدات معيّنة بناءً على الاتّساق وحده؛ لأنّها لا توقّر وسيلةً لتجربة هذه الأفكار أمام الواقع. على النقيض، نظرية التطابق مثلاً، تعتمد على فكرة أنّ المعتقدات يمكن اختبارها بمقارنتها مع الوقائع الملموسة.

ثالثاً: النظرية البراغماتية

كلمة "التجربة" تحمل معاني متعدّدة حسب السياق، فقد تعني: الخبرة والمهارة العملية، التجربة الحسيّة في العلوم، المعرفة الباطنية أو العرفانية، الإلهام والوحي، واختبار اللدّات والاستمتاع بالجمال. زعم بعض الفلاسفة أنّ التجربة الحسيّة العملية هي معيار الصدق في القضايا. وهذه إحدى النظريات الفلسفية المهمّة التي تتناول مفهوم الحقيقة وصدق القضايا، وسمّيت بـ "النظرية البراغماتية" (Pragmatism). تأسّست هذه النظرية على يد الفلاسفة الأمريكيين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، من أبرزهم تشارلز ساندرز بيرس (Charles Sanders Peirce)، وويليام جيمس (William James)، وجون ديوي (John Dewey). تستند البراغماتية إلى فكرة أنّ صدق القضايا والأفكار يتحدّد بناءً على نتائجها العملية التجريبية، وليس بناءً على تطابقها مع الواقع الخارجي (كما هو الحال في نظرية التطابق) أو اتّساقها الداخلي (كما في نظرية الاتّساق).

العناصر الأساسية للنظرية البراغماتية هي:

- 1- الصدق بوصفه الفائدة العملية: وفقاً للبراغماتية، فإنّ القضية تكون صادقة إذا كانت تؤدي إلى نتائج عملية مفيدة وناجحة. بمعنى آخر، صدق الأفكار يعتمد على قدرتها على إحداث تأثير إيجابي وتحقيق أهداف معيّنة في العالم الحقيقي. على سبيل المثال، إذا كانت فكرة معيّنة تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة أو تسهيل اتخاذ القرارات، فهي تُعدّ صادقة ضمن الإطار البراغماتي.
- 2- اختبار الحقيقة بالتجربة الحسية: البراغماتية تؤكد أنّ الأفكار والقضايا يجب أن تُختبر من خلال التجربة الحسية والعمل. فالحقيقة ليست شيئاً ثابتاً أو مطلقاً، بل هي عملية متغيرة تتطور مع مرور الزمن ونتيجة للتجارب الإنسانية. هذا يعني أنّ الأفكار تُعدّ صحيحة إذا أثبتت فعاليتها عند تطبيقها على أرض الواقع، وليس لأنها تتفق مع مجموعة من المبادئ النظرية المجردة.
- 3- التوجّه نحو المستقبل: تنظر البراغماتية إلى الحقيقة بوصفها مسألة تتعلق بالتوقعات المستقبلية؛ إذ يُقاس صدق الأفكار بمدى قدرتها على التنبؤ بنتائج معيّنة. إذا كانت الفكرة تؤدي إلى نتائج متوقعة ومرضية، فهي تُعدّ صادقة. على سبيل المثال، في العلوم، تُعدّ النظرية صادقة إذا كانت قادرة على تفسير الظواهر والتنبؤ بحدوثها بشكل دقيق.
- 4- مرونة الحقيقة: وفقاً للبراغماتية، الحقيقة ليست ثابتة، بل هي متغيرة وقابلة للتعديل بناءً على المعطيات الجديدة والتجارب المتغيرة. هذا يجعل الحقيقة أكثر ديناميكية ومرونة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت مع اكتساب معرفة جديدة. هذا يعني أنّ الحقائق التي كانت تُعدّ صحيحة في زمن معيّن قد تصبح غير صحيحة إذا لم تعد تتفق مع النتائج العملية الحالية.

[See: William James, Pragmatism, p 86 - 103]

تعدّ نظرية البراغماتية في صدق القضايا نهجاً عملياً يربط بين الحقيقة والفائدة العملية، ممّا يجعلها نظرية مرنة وديناميكية إلاّ أنّها تتعرّض لانتقادات، ومنها:

- 1- تجعل البراغماتية الحقيقة نسبية وتعتمد على الظروف والتجارب الفردية أو الجماعية. بعبارة أخرى ما يعدّ "صحيحاً" لشخص أو مجموعة معيّنة قد لا يكون صحيحاً لآخرين. هذا يتعارض مع الفكرة التقليدية للحقيقة بوصفها موضوعية ومستقلة عن الأفراد. على سبيل المثال، قد يُعدّ علاج طبي معيّن فعالاً في مجتمع معيّن بناءً على نتائجه الإيجابية هناك، لكنّه قد لا يُعدّ كذلك في مجتمع آخر لأسباب ثقافية أو اجتماعية. هذه النسبية تطرح تساؤلات حول إمكانية وجود حقائق ثابتة وعالمية.
- 2- تركّز البراغماتية على النتائج العملية فقط دون الالتفات إلى الحقيقة بوصفها قيمة مستقلة. في هذا السياق، تصبح الحقيقة مرتبطة بما هو نافع، وليس بما هو صحيح في جوهره. هذا قد

يؤدّي إلى تبني معتقدات خاطئة ما دامت تُحقّق فوائد عملية. على سبيل المثال، إذا كان نشر معلومة معيّنة سيؤدّي إلى تهذئة الجماهير، فإنّ البراغماتية قد تعدّ هذه المعلومة "صحيحة" رغم عدم تطابقها مع الواقع، وهذا قد يؤدّي إلى تبرير الكذب لأغراض عملية.

3- تركز على النتائج العملية، فإنّها قد تتجاهل الأبعاد الأخلاقية للقضايا. هذا يعني أنّ الفعل قد يُعدّ صحيحاً إذا كان يؤدّي إلى نتائج إيجابية، حتّى لو كان ذلك الفعل غير أخلاقي. تخيل حالة تُبرّر فيها البراغماتية تعذيب شخص للحصول على معلومات تنقذ حياة الآخرين، بحجّة أنّ الفائدة العملية (إنقاذ الأرواح) تفوق الجانب الأخلاقي (منع التعذيب). هذا يثير تساؤلات حول حدود البراغماتية فيما يتعلّق بالأخلاق.

4- أصحاب هذه النظرية لا يقدّمون معياراً ثابتاً أو موحّداً للحقيقة. فبدلاً من ذلك، يعتمدون على معيار متغيّر يتكيّف مع الظروف والتجارب المختلفة. هذا يجعل من الصعب تقييم صدق الأفكار بشكل موضوعي. في العلوم تعتمد البراغماتية على فاعلية النظريات، لكن هذا لا يضمن أنّها صحيحة بالضرورة؛ إذ قد يتمّ تعديل النظريات العلمية أو حتّى استبدالها لاحقاً.

5- يعتمد البراغماتيون على النتائج لتحديد الحقيقة، لكنّ هذا النهج قد يكون مضللاً في بعض الأحيان. فالنتائج قد تكون مؤقتة أو غير كاملة، ممّا يعني أنّ الاعتماد عليها فقط لتحديد الحقيقة قد يؤدّي إلى استنتاجات خاطئة. على سبيل المثال، استخدام دواء جديد قد يظهر نتائج إيجابية على المدى القصير، لكن تظهر له آثار جانبية خطيرة بعد سنوات من الاستخدام. وفقاً للبراغماتية، قد يكون الدواء صادقاً في البداية، لكن يتبيّن لاحقاً أنّه ضارّ.

6- أنّ التجربة وحدها لا تكفي في إعطاء قضية عامّة وشاملة، وأنّ العلوم التجريبية ينبغي أن تقف عند حدّها الذي يشمل عالم المحسوسات فقط، وأنّ البعد الميتافيزيقي لا يمكن إثباته بالمنهج التجريبي أو نفيه؛ لأنّ القضايا التجريبية تحتاج إلى البرهان العقلي، في إثبات صدقها أو عدم صدقها، وتعميم التجربة العلمية في جميع العلوم أمرٌ غير صحيح؛ لأنّ المنهجية في كلّ علم تتبع موضوعات ذلك العلم، فلا بدّ أن تكون هناك نسخة بين المنهج والموضوع.

7- أنّ نفس الفلسفة البراغماتية فلسفة عقلية تحليلية ميتافيزيقية؛ لأنّها تجعل معيار الصدق والكذب في القضايا، مع أنّها ترفض المنهج الميتافيزيقي في بنائها المعرفي، وكذلك هي تناقض نفسها في القول: إنّ كلّ قضية لا بدّ أن تخضع لمعيّار الفائدة والمنفعة، فنسأل: هل هذه الفلسفة قد خضعت لهذا المعيار أم لا؟ وبدورها تنفي القيم التي لم تستخدمها التجربة، فتذهب إلى الفصل بين الواقعية والقضايا القيمية، فتجعل كلّ شيء يخضع للتجربة ذا قيمة

والأفلا، ونحن نرى أنّ الكثير من المسائل القيمية الأخلاقية لا يمكن إخضاعها للتجربة العلمية؛ لأنّ الأخلاق أمر ثابت وواقعي غير متغيّر، وأنّ التجربة العلمية دائماً في معرض التغيّر والتبدّل.

8- لقد ذهبت البراغماتية إلى أنّ معيار الصدق في القضايا هو ما تنتجه الفكرة من فائدة عملية، بغضّ النظر عن الواقع، ونحن نرى أنّ الحصول على الفوائد العملية من كلّ قضية مستندٌ إلى الواقع، فكيف تكون هناك ثمرة علمية واقعية غير معتمدة على الواقع؟! وعلى هذا الأساس يعدّ كلّ علم ليس فيه ثمرة ونتيجة وفائدة كاذباً، وإن كان مطابقاً للواقع، ويعدّ كلّ علم ينفع ويفيد وفيه ثمرة صادقاً وإن كان مخالفاً للواقع.

تُظهر الانتقادات الموجهة لنظرية البراغماتية أنّها تعتمد على منظور نسبي ومتغيّر للحقيقة، ممّا يجعلها غير قادرة على تقديم معيار موضوعي وثابت للحقيقة. هذا يؤدّي إلى إشكاليات تتعلّق بنسبية الحقيقة، وتجاهل المعايير الأخلاقية، والاعتماد على النتائج العملية دون النظر إلى القيم الجوهرية للأفكار. [انظر: مطهرى، مجموعته آثار استاد شهيد مطهرى، ج 6، ص 336؛ حسين زاده، مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدينية، الفصل السابع]

المبحث الثالث: معيار صدق القضية في القضايا العقدية

تتنوّع القضايا الدينية بشكل كبير، ويمكن تصنيفها إلى عدّة أنواع رئيسية بناءً على مجالاتها وأبعادها، فيما يلي بعض الأنواع الشائعة:

أولاً: القضايا العقدية: تتعلّق بمسائل الإيمان والمعتقدات الأساسية في الدين، مثل:

1- الإيمان بوجود الله ﷻ وصفاته.

2- عقيدة النبوة وما يتعلّق بها.

3- الإيمان بالكتب التي أنزلها الله ﷻ.

ثانياً: القضايا الفقهية: تتناول الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات كالصلاة والزكاة، والمعاملات اليومية كالبيع والشراء والعقود.

ثالثاً: القضايا الاجتماعية: تتناول كيفية تطبيق القيم الدينية في المجتمع، مثل:

1- حقوق الإنسان كحقوق المرأة والطفل.

2- التعايش السلمي كالعلاقات بين الأديان المختلفة.

3- العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها في المجتمع.

رابعاً: القضايا السياسية: تتعلّق بكيفية تأثير الدين على السياسة والحكم، مثل:

1- تطبيق الشريعة في الأنظمة القانونية.

2- مفهوم الجهاد في الإسلام وعلاقته بالقضايا السياسية المعاصرة.

خامساً: القضايا الأخلاقية: تركّز على الأخلاقيات المستمّدة من التعاليم الدينية، مثل:

1- القيم الإنسانية: الصدق، الأمانة، والعدل.

2- المسؤولية الفردية: كيف يجب أن يتصرّف الفرد وفقاً لمبادئ دينه.

فهذه الأنواع تمثّل جوانب مختلفة من القضايا الدينية التي تتفاعل مع الحياة اليومية للمسلمين وتؤثّر على فهمهم للدين وممارستهم له.

السؤال هنا: كيف يمكن إحراز اعتبار القضايا العقدية؟ فنحن نواجه المعارف الدينية المختلفة بين أتباع الأديان المتعدّدة، كما نواجهها بين أتباع الدين الواحد وكلّ يستدلّ على ما يعتقد به! فما هو معيار صدق المعارف العقدية يا ثري؟ وكما وضّحنا، اختيار معايير غير صحيحة كالأتساق والبراغماتية سيؤدّي إلى الوقوع في الشكّ أو النسبية في المعرفة الدينية. ومن هنا نحصل على آلية في تحديد معيار الصدق في القضايا العقدية، ألا وهو معيار الصدق في مطلق القضايا التي يبحث حولها في نظرية المعرفة المطلقة التي نشرحها فيما يلي:

تعدّ نظرية التطابق أو المبنائية من أشهر معايير صدق القضايا، وهي تقوم على فكرة أنّ القضية تكون صادقة إذا كانت مطابقة للواقع كما ذكرنا سابقاً. بمعنى آخر، إذا كان مضمون القضية يتطابق مع ما هو موجود في الواقع، فهي صادقة. على سبيل المثال: قضية "الله موجود" تعدّ صادقة إذا كان هناك واقع موضوعي يتطابق مع هذا الادّعاء. كنموذج تطبيقيّ لتوظيف معيار المبنائية في القضايا العقدية نذكر إحدى براهين إثبات وجود الإله التي تنتج اليقين [انظر: عبوديت و مصباح، مباني انديشه‌ی اسلامی 2، خداشناسی، درس هشتم؛ مصباح اليزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 70 - 74]؛ لأنّه مبنيّ على البدهيّات. وهذا البرهان مبنيّ على أمور منها: توضيح مفاهيم من قبيل الواجب بالذات والممكن بالذات، وإثبات قانون المعية وقانون امتناع الدور والتسلسل، وأمّا سائر مقدّمات الدليل فبدهية:

1- هناك موجودٌ ما. (بدهي)

2- الموجود إمّا واجبٌ بالذات أو ممكنٌ بالذات. (بحاجة إلى الاستنتاج من تعريف كلّ من

"الواجب بالذات"، و"الممتنع بالذات" و"الممكن بالذات")

3- فالموجود المفروض إمّا واجبٌ بالذات أو ممكنٌ بالذات. (نتيجة 1 و 2)

- 4- إذا كان الموجود المفروض واجباً بالذات، فإنّ الواجب بالذات موجودٌ. (بدهي)
- 5- إذا كان الموجود المفروض ممكناً بالذات، فإنّه يلزم وجود الواجب بالذات معه؛ لأنّ:
- أ- الممكن بالذات المفروض معلولٌ لعلّة أو علل فاعلية طويلة موجودة معه، وتشكّل معه سلسلة محدّدة. (بحاجة إلى إثبات قانون المعية)
- ب- هذه السلسلة إمّا دوريةٌ أو لا. (بدهي)
- ج- إذا لم تكن هذه السلسلة دوريةً، فإنّما أن تكون كلّ عللها الفاعلية ممكنةً بالذات إلى ما لا نهاية، وإنّما أن تنتهي إلى الواجب بالذات.
- د- إذن إن كان الموجود المفروض ممكناً بالذات، فإنّما أن يكون في السلسلة الدورية، أو في السلسلة التي لا تنتهي عللها الفاعلية، أو في السلسلة المنتهية إلى الواجب بالذات. (نتيجة أ، ب، ج)
- هـ- ومعنى الفرض الأوّل تحقّق الدور في العلل الفاعلية، وهو محالٌ.
- و- ومعنى الفرض الثاني تحقّق التسلسل في العلل الفاعلية، وهو محالٌ أيضاً.
- ز- والفرض الثالث مستلزمٌ لوجود الواجب بالذات. (بدهي)
- ح- فإن كان الموجود المفروض ممكناً بالذات، فالواجب بالذات موجودٌ. (نتيجة د إلى ز)
- إذن الواجب بالذات موجودٌ على كلّ حال. (نتيجة 3 و 4 و 5)
- وفي هذا البرهان يعدّ ما هو غير بدهيٍّ أو نتيجةً لمقدّماته السابقة محتاجاً إلى استدلال أو استدلالات لإحراز صدقه، فلا بدّ من دراسة ذاك الاستدلال أو تلك الاستدلالات لتحديد قيمتها المعرفيّة. وبما أنّها ترجع كلّها إلى البدهيات حسب ما بيّنه الحكماء المسلمون في كتبهم، فيمكن القول إنّ قضيّة "الواجب بالذات موجودٌ" معتبرة و يقينية. وهناك براهين كثيرة تعتمد على البدهيات كبرهان الصديقين.
- فالبدهيات تلعب دوراً محورياً في فهم العقائد الدينية؛ إذ تُعدّ الأسس الأولى أو الفطرية التي يُبنى عليها الاعتقاد الديني. البدهيات هي مفاهيم أو حقائق تُقبل دون الحاجة إلى إثبات نظري أو تجريبي، وهي جزء من الفطرة الإنسانية. في العقائد، تساعد البدهيات الأولى - منها مبدأ الهوية، ومبدأ عدم التناقض، ومبدأ الثالث المرفوع - على بناء منظومة إيمانية قويّة تجعل فهم العقائد أسهل وأوضح.
- يُعتمد في القضايا العقديّة على النصوص الدينية أيضاً - مثل القرآن الكريم والسنة النبوية - بوصفها مرجعيةً لتحديد صدق القضية. تُعدّ القضية العقديّة صادقةً إذا كانت متوافقةً مع ما ورد في النصوص الدينية الصحيحة والأدلة العقلية القطعية. هذا المعيار مهمٌ جدّاً في الفكر الإسلامي؛

إذ يعدّ العقل والوحي المصدر الأساسي للحقيقة في المسائل العقديّة. ويمكن تطبيق نظرية المطابقة على المسائل العقديّة بحيث ترجع كلّ القضايا النظرية إلى البدهيات مباشرةً أو بواسطة. والوظيفة في الشكّ أن يعتمد على الأدلّة العقلية القطعية.

المبحث الرابع: معيار صدق القضية في القضايا العملية

القضايا العملية هي تلك المسائل والأفعال التي تتعلّق بحياة الإنسان اليومية وتتطلّب اتخاذ قرارات محدّدة بناءً على المبادئ الأخلاقية أو الدينية أو العملية. يتمحور تركيزها حول كيفية التصرف في مواقف معيّنة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، مع مراعاة القيم والمبادئ التي يؤمن بها الشخص أو المجتمع، فالقضايا العملية هي القضايا الأخلاقية والسلوكية.

تشير القضايا الأخلاقية إلى المسائل التي تتعلّق بالقيم والمعايير الأخلاقية التي تحكم السلوك البشري. هذه القضايا تنشأ عندما يكون هناك عدم اتفاق حول ما هو صحيح أو خاطئ، أو عندما تتعارض القيم المختلفة. في المقابل تركّز القضايا السلوكية على كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية والعقدية والفقهية في الحياة اليومية، وهي تتعلّق بالقرارات والسلوكيات التي نواجهها في مواقف معيّنة.

بالتالي، يمكن القول إنّ القضايا الأخلاقية تركّز على المبادئ والنظريات، بينما تركّز القضايا السلوكية على كيفية تطبيق هذه المبادئ في الحياة اليومية.

فما هو معيار صدق القضايا العملية؟ وكما فصلنا أنّ اختيار معايير غير صحيحة كالتوافق والتجربة سيؤدّي إلى الوقوع في الشكّ أو النسبية في القضايا العملية. ومن هنا نحصل على آلية في تحديد معيار الصدق في القضايا العملية، ألا وهو معيار الصدق في مطلق القضايا التي يبحث حولها في نظرية المعرفة المطلقة التي نشرحها فيما يلي:

أولاً: القضايا الأخلاقية

يرتبط الأخلاق والدين بعلاقة وثيقة ومعقّدة؛ إذ يُنظر إلى الدين في كثير من الأحيان على أنّه مصدر رئيسي للأخلاق والمبادئ السلوكية التي توجّه الأفراد والمجتمعات. ويمكن تلخيص وجه الربط بين الأخلاق والدين والعلاقة بينهما في النقاط التالية:

1- في معظم الأديان، تُعدّ الأخلاق جزءاً جوهرياً من التعاليم الدينية؛ إذ تهدف النصوص الدينية إلى غرس القيم الأخلاقية مثل الصدق، والأمانة، والرحمة، والعدالة، والتسامح. تُقدّم الأديان قواعد محدّدة للسلوك الأخلاقي وتربطها بمكافآت أو عقوبات أخروية.

2- يشكّل الدين دافعاً قوياً للتمسّك بالأخلاق؛ إذ يعتمد على الإيمان بالجزاء الإلهي أو الحساب في الآخرة، ممّا يدفع الأفراد إلى الالتزام بالسلوك الحسن ويعزّز الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الله ﷻ والناس.

3- تعدّ الأخلاق معياراً للحكم على مدى صدق التديّن، فالدين الحقيقي لا يكون فعّالاً إذا لم ينعكس على سلوك الفرد وأخلاقه. يمكن تقييم مدى التزام الفرد بالدين من خلال سلوكه الأخلاقي في المجتمع.

4- يوفر الدين بعداً روحانياً ومعنوياً للأخلاق، بينما تُظهر الأخلاق الأثر العملي للدين في حياة الأفراد والمجتمعات. عندما تتجذّر الأخلاق في الدين، فإنّها تتسم بالثبات والاستمرارية؛ لأنّها لا تعتمد على القوانين الوضعية أو العادات فقط.

5- رغم العلاقة الوثقى بين الأخلاق والدين، فإنّ هناك أخلاقيات إنسانيةً مشتركةً تتجاوز الأديان، مثل احترام الحياة والعدل، ممّا يشير إلى وجود أساس أخلاقي يمكن أن يكون مستقلاً عن الدين.

إذن العلاقة بين الأخلاق والدين تكاملية؛ إذ يعزّز الدين الأخلاق ويوجّهها، بينما تعدّ الأخلاق مؤشّراً على تطبيق التعاليم الدينية. ومع ذلك، فإنّ الأخلاق قد توجد أيضاً بشكل مستقلّ عن الدين، وتظلّ قيماً إنسانيةً مشتركةً تجمع البشر بغضّ النظر عن المعتقدات الدينية.

إنّ القضايا الأخلاقية هي مسائل تتعلّق بتحديد ما إذا كانت الأفعال الأخلاقية صحيحةً أو خاطئةً، عادلةً أو غير عادلة، مقبولةً أو مرفوضة، بناءً على مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي يتبنّاها الفرد أو المجتمع. هذه القضايا تتعامل مع معايير السلوك الإنساني، وتطرح تساؤلات عميقة حول كيفية التصرف بشكل صحيح في مواقف معيّنة.

ونبيّن فيما يلي النظرية البراغماتية ومدرسة الحكماء حول معيار الصدق في القضايا الأخلاقية:

أ- النظرية البراغماتية

البراغماتية في القضايا الأخلاقية تشير إلى نهج عملي ومرن يتعامل مع القضايا الأخلاقية بناءً على النتائج والآثار المترتبة على القرارات، بدلاً من التمسّك بمبادئ ثابتة أو قواعد صارمة، وتهدف إلى تحقيق الأفضلية العملية من خلال التركيز على ما يُنتج أكبر منفعة أو أقلّ ضرر في سياق معيّن. أمثلة:

1- اتّخاذ قرارات أخلاقية مثل توزيع الموارد الطّبية بناءً على الأولويات العملية (مثل إنقاذ العدد الأكبر من الأرواح)، حتّى لو كان ذلك يعني تفضيل بعض المرضى على آخرين.

2- البراغماتية قد تدعو إلى موازنة النمو الاقتصادي مع حماية البيئة، بحيث تُتخذ خطوات تدريجية لتحقيق الاستدامة بدلاً من المطالبة بتغييرات جذرية قد تكون غير واقعية.

3- في قضايا مثل التعليم أو العدالة الجنائية، تهدف البراغماتية إلى إيجاد حلول عملية فعّالة للتخفيف من الظلم بدلاً من التركيز على المبادئ المثالية فقط. يظهر ممّا سبق أنّ معيار الصدق في البراغماتية ليس ثابتاً، بل يتغيّر تبعاً للسياق والظروف المحيطة، فما يُعتبر صادقاً في ظرف معيّن قد لا يكون كذلك في ظرف آخر. على سبيل المثال، قد تكون طريقة معيّنة لحل نزاع في مجتمع معيّن فعّالة، لكنّها قد لا تكون كذلك في مجتمع آخر. تتلاقى البراغماتية مع مبدأ النفعية؛ إذ يجري الحكم على القضايا بناءً على مدى تحقيقها للمنفعة العامّة والسعادة لأكبر عدد من الناس. على سبيل المثال، إذا كانت تقنية طبّية جديدة تؤدّي إلى تحسين صحّة المرضى بشكل ملموس، فإنّها تُعدّ تقنيةً "صحيحة" وفقاً لمعيار الصدق البراغماتي.

[William James, Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking, lecture 3, p 38 - 55]

يرى وليم جيمس أنّ مصدر علم الأخلاق إنساني بحث؛ وذلك لأنّ الإنسان هو الكائن الوحيد في هذا العالم؛ ولذا فالمعقول أن يكون الإنسان مصدر الخير والشرّ والفضيلة والردّيلة، وأنّ الخير خيراً بالنسبة له، والشرّ شرّاً بالقياس إليه، ومن ثمّ أمكن لجيمس أن يقول: «إنّ الإنسان هو الخالق الوحيد للقيم في ذلك العالم، وليس للأشياء من قيمة خلقية إلاّ باعتباره هو» [محمود، زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، ص 149]

وعندما وصل جيمس إلى أنّ الإنسان هو الوحيد الخالق للقيم، جعل مادّة بحث الفيلسوف الخلقي هي المثل المتحقّقة في هذا العالم، والتجارب الفعلية التي يعانها الأفراد ويقومون بأدائها، وينتهي من ذلك إلى أنّ الحسن ما رأى معظم الناس أنّه كذلك، والقبیح ما ينكره غالب الناس. [انظر: زيدان، محمود فهم، وليم جيمس، ص 183]

فالأخلاق عند جيمس يصنعها الإنسان، ليست خاضعة لقوّة عليا، حتّى التفاؤل عنده شيءٌ يصنع، وذلك بمكافحة الشرّ في هذه الحياة. وبذلك تكون الأخلاق عند جيمس مرتبطة بالحقيقة؛ لأنّ الحقيقة عنده شيءٌ يصنع. والمعيّار في صدق القضايا الأخلاقية لدى البراغماتية عند الاختلاف هو رأي الأغلبية.

نقد معيار الصدق البراغماتي

بالرغم من الفوائد العملية لهذا المعيار، فإنّه يواجه انتقاداتٍ منها:

1- يؤدّي التركيز على النتائج العملية إلى نسبية أخلاقية؛ إذ يمكن تبرير أيّ فعل إذا كانت نتائجه إيجابيةً من منظور معيّن.

2- المعيار في تحديد صحّة القضايا الأخلاقية وفقاً للبراهماتية عند وجود اختلاف هو رأي الأغلبية، فيرد عليه:

أ- قد تؤدي سيطرة رأي الأغلبية إلى تهميش الأقليات وفرض معايير أخلاقية غير عادلة، حتى لو كانت غير صائبة من الناحية الموضوعية.

ب- إذا كان صدق القضايا الأخلاقية يعتمد على رأي الأغلبية، فإنّ الأخلاق تصبح متغيّرة بشكل مستمرّ وفقاً للظروف الاجتماعية والسياسية، ممّا يفقدها ثباتها وقيمتها التوجيهية.

ج- التاريخ مليءٌ بأمثلة على قرارات أخلاقية خاطئة تبنتها الأغلبية، مثل التمييز العنصري، والاستعمار، واضطهاد الفئات الضعيفة، ممّا يدلّ على أنّ الأغلبية قد تكون مخطئة أخلاقياً.

د- الاعتماد على رأي الأغلبية يتجاهل وجود مبادئ أخلاقية قائمة على العقل والمنطق، ويفترض أنّ الأخلاق تحدّد من خلال الإجماع فقط، دون النظر إلى قيم مثل العدالة والكرامة الإنسانية.

هـ- قد تؤثر وسائل الإعلام والسياسة على رأي الأغلبية، ممّا يجعل الأخلاق خاضعة للتلاعب والتوجيه بدلاً من أن تكون قائمة على أسس عقلانية وقيمية مستقلة. [راجع: مصباح، مجتبى، بنياد

أخلاق، سلسلة دروس مباني انديشه اسلامي (4)، ص 32 - 37]

ب- نظرية الاتّساق

تهدف نظرية الاتّساق في القضايا الأخلاقية إلى تحقيق التوافق المنطقي بين المبادئ الأخلاقية المختلفة والأحكام العملية التي نطبّقها في حياتنا اليومية. تعتمد هذه النظرية على فكرة أنّ الأحكام الأخلاقية يجب أن تكون متنسقة داخلياً، أي لا تتضمّن تناقضاتٍ، ومتّسقة خارجياً، أي تتماشى مع المبادئ الأخلاقية الأخرى.

[See: Johnson, Focusing on Truth, P 15 - 38; Haack, Philosophy of logic, p. 94 - 97]

مثال ذلك: إذا كنّا نؤمن بأنّ "كلّ الناس متساوون في الحقوق"، فيجب أن تنعكس هذه القيمة في القوانين والسياسات، بحيث لا يكون هناك تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. التناقض يظهر عندما يطالب شخص بالمساواة في مجال ما (مثل التعليم) لكنّه يرفضها في مجال آخر (مثل التوظيف).

وثمة مثال ثانٍ لتطبيق هذه النظرية وهو: إذا كنّا نرى أنّ تعذيب الكائنات الحيّة غير أخلاقيّ، فيجب أن نكون متنسقين في مواقفنا تجاه الحيوانات، فلا يجوز رفض تعذيب الكلاب، ثمّ تبرير تعذيب الأبقار أو الدجاج فقط لأنّها تُستخدم للطعام.

هذا يعني أنّ معيار الصدق في الأخلاق ليس وجود حقائق أخلاقية موضوعية منفصلة، بل مدى انسجام القضية مع بقيّة المعتقدات الأخلاقية التي يحملها الأفراد أو المجتمع.

نقد معيار الصدق الاتّساق

1- المجتمعات تتطوّر أخلاقياً عبر الزمن، وإذا كان الصدق الأخلاقي يعتمد على الانسجام مع المعتقدات الحالية، فقد يمنع ذلك إمكانية التغيير الأخلاقي التدريجي أو الثورة الأخلاقية، مثلما حدث مع إلغاء العبودية أو المساواة بين الجنسين.

2- يجعل هذا المعيار الأخلاق مسألةً نسبيةً بالكامل؛ إذ تختلف الحقائق الأخلاقية من مجتمع لآخر أو حتّى من فرد لآخر، ممّا يعيق إمكانية وجود مبادئ عالمية للأخلاق، مثل حقوق الإنسان.

3- إذا كان معيار الصدق هو الاتّساق مع بقيّة المعتقدات، فإنّ ذلك لا يوفّر أساساً موضوعياً يمكن من خلاله تقييم صحّة المعتقدات نفسها أو خطئها، ممّا قد يؤدّي إلى ترسيخ معتقدات خاطئة لأنّها متّسقة داخلياً وحسب.

4- أنّ هذا المعيار قد يكون مفيداً لفهم كيفية تشكّل المعتقدات الأخلاقية، لكنّه غير كافٍ لضمان صحّة القضايا الأخلاقية بشكل موضوعي.

ج- نظرية الحكماء

إرجاع النظريات إلى البدهيات (المبنائية) هو منهج فلسفي وعلمي يسعى إلى تحليل النظريات المعقّدة وردّها إلى مجموعة من المبادئ الأساسية أو البدهيات التي تشكّل الأساس لها. هذا النهج يُستخدم في الأخلاق لتبسيط المفاهيم المعقّدة وإيجاد الأسس الثابتة التي تبنى عليها النظريات. وفي سياق القضايا الأخلاقية، يُعنى هذا المنهج بتحليل الأفعال والأحكام الأخلاقية وردّها إلى مبادئ أساسية تُعدّ بدهيّة؛ لتقييم مدى صدقها وصوابها. تسمّى هذه النظرية في الأخلاق بـ "النظرية الواقعية الأخلاقية" (Moral Realism).

[Russ Shafer-Landau (ed.), Oxford Studies in Metaethics, p 271]

ترى هذه النظرية أنّ القضايا الأخلاقية تعتمد على حقائق موضوعية مستقلة عن الأفراد - أي أنّ هناك "حقّاً" و"باطلاً" موجودين في العالم بشكل مستقلّ عن الأذواق أو الآراء الشخصية - وليست نسبية؛ لأنّ الحسن والقبح ذاتيان، ويمكن للعقل إدراكهما. والدليل على ذلك: أولاً: لو كان الظلم حسناً في بعض الحالات، لأمكن أن يكون الله ﷻ ظالماً، وهذا ممتنع. فالعدل حسن بذاته، والظلم قبيح بذاته.

ثانيًا: أنّ التدبّر في الآيات القرآنية يعطي أنّه يسلم وجود التحسين والتقبيح العقليين خارج إطار الوحي، ثمّ يأمر بالحسن وينهي عن القبيح، نذكر كمثال قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: 90] و﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [سورة الأعراف: 157] و﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف: 28]. فهذه الآيات تبين بوضوح أنّ هناك أمورًا توصف بالإحسان والفحشاء والمنكر والبغي والمعروف قبل تعلّق الأمر أو النهي بها، وأنّ الإنسان يجد اتّصاف الأفعال بأحدها ناشئًا من صميم ذاته، كما يعرف سائر الموضوعات من الماء والتراب، وليس معرفة الإنسان لها موقوفًا على تعلّق حكم الشرع، وإنّما دور الشرع هو تأكيد إدراك العقل بالأمر بالحسن والنهي عن القبيح. مثال ذلك: إذا حكم العقل بأنّ الصدق حسن، فالشرع لا يمكن أن يأمر بالكذب إلّا لمصلحة أقوى مثل دفع الضرر عن النفس أو الآخرين.

فالشرع لا يُنشئ القيم الأخلاقية، بل يكشف عنها ويحدّد تفاصيلها. هناك ملازمة بين العقل والشرع، فلا يوجد تعارض حقيقي بينهما، والاجتهاد يسمح بتطبيق القواعد الأخلاقية في ظروف متغيّرة دون الانحراف عن المبادئ الموضوعية.

على سبيل المثال، يمكن اعتبار "القتل العمد للإنسان البريء" خاطئًا أخلاقيًا بناءً على حقيقة موضوعية مستقلّة عن الآراء الشخصية أو الثقافية. هذا الحكم يستند إلى القيمة الموضوعية للحياة البشرية. فالقتل جريمة أخلاقية لأنّه ينتهك حقًا أخلاقيًا موضوعيًا، وهو الحقّ في الحياة.

وكذلك "التعذيب" فعل غير أخلاقي لأنّه ينتهك الكرامة الإنسانية ويُلحق ضررًا شديدًا بالأفراد. هذه الحقيقة الأخلاقية قائمة بغضّ النظر عن الظروف أو المبرّرات. فالتعذيب خاطئ من الناحية الأخلاقية بناءً على حقيقة موضوعية تتعلّق بضرورة احترام الكرامة الإنسانية.

وكذلك الصدق قيمة أخلاقية موضوعية تساهم في بناء الثقة بين الأفراد وتعزيز التعاون الاجتماعي؛ لذا يعدّ الكذب خطأً أخلاقيًا لأنّه ينتهك هذه القيمة الموضوعية. فالكذب خاطئ أخلاقيًا في جميع الظروف؛ لأنّه يتعارض مع حقيقة موضوعية تتعلّق بأهميّة الصدق في العلاقات الإنسانية.

وكذلك الحفاظ على البيئة يمكن اعتباره واجبًا أخلاقيًا موضوعيًا؛ لأنّه يرتبط بالحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة. هذه الحقيقة ليست مجرد مسألة تفضيل شخصي، بل تعكس التزامًا أخلاقيًا موضوعيًا تجاه الطبيعة والمستقبل. فالتلوث والإضرار بالبيئة خطأ أخلاقي موضوعي؛ لأنّه يهدّد استدامة الحياة على الأرض.

فالنظرية الواقعية الأخلاقية لها مزايا منها:

- 1- توفير إطار ثابت للأخلاق: الواقعية الأخلاقية تقدّم معايير ثابتة يمكن الاعتماد عليها بغضّ النظر عن الزمان أو المكان، وهذا يساعد في تقييم الأفعال بشكل موضوعي.
 - 2- تعزيز العدالة العالمية: من خلال الاعتراف بوجود حقائق أخلاقية موضوعية، يمكن توجيه الجهود لتحقيق العدالة والمساواة بين البشر.
 - 3- مقاومة النسبية الأخلاقية: الواقعية الأخلاقية تتحدّى الفكرة القائلة بأنّ جميع القيم الأخلاقية نسبية، ممّا يعزّز من إمكانية الوصول إلى إجماع عالمي حول القضايا الأخلاقية الكبرى.
- [انظر: مصباح، بنياد اخلاق، سلسلهى دروس مبانى انديشهى اسلامى (4)، فصل نهم و دهم]

ثانياً: القضايا السلوكية العملية

بعض القضايا السلوكية العملية تتعلّق بمجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، بما يضمن تحقيق النظام والأمان والعدالة. وهذه القضايا تتناول كيفية تقنين التصرفات والسلوكيات من أجل تحقيق المصلحة العامة، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. وبعضها الآخر تتعلّق بحقوق الإنسان وواجباته تجاه خالقه ونفسه.

ومعيّار الصدق في الأحكام الشرعية يتعلّق بتحقيق المطابقة بين الحكم الشرعي وحقيقة الواقع؛ وذلك لضمان أن تكون الأحكام الصادرة تعكس إرادة الشارع (الله ﷻ) وفق ما ورد في النصوص الشرعية. يعدّ هذا المعيار من المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها الفقهاء والعلماء عند استنباط الأحكام الشرعية لضمان صدق الحكم وشرعيته. بعبارة أخرى: ما المقصود بالصدق في الأحكام الشرعية؟ الصدق في هذه الأحكام يعني:

- 1- مطابقة الحكم للنصوص الشرعية: أي أن يكون الحكم مستنداً إلى القرآن الكريم أو السنة النبوية، أو ما يُستنبط منهما من قواعد شرعية.
- 2- مطابقة الحكم للواقع: تعني أنّ الفقيه أو القاضي أو أيّ شخص يضع حكماً يجب أن يأخذ في اعتباره جميع جوانب القضية أو الحالة التي أمامه، بحيث يتأكّد من أنّ الحكم يتماشى مع الوقائع والظروف الحقيقية والملابسات التي تحيط بالموضوع. مثلاً: افترض أنّ شخصاً قد سرق من متجر، ولكنّ الدافع كان ضرورة إطعام أسرته بسبب ظروفه الاقتصادية الصعبة. فإذا أصدر القاضي حكماً بالسجن بناءً على الجريمة نفسها دون النظر إلى دوافع الجاني وظروفه، فإنّ هذا الحكم قد لا يتوافق مع الواقع الذي يحيط بالقضية. في هذه الحالة، يجب أن يأخذ الحكم في اعتباره الظروف الخاصّة

بالمتهّم، مثل حاجته الماسّة للمال بسبب الفقر المدقع، ويمكن أن يكون الحكم المناسب هو تقديم المساعدة له بدلاً من معاقبته بالحبس، أو حتّى تخفيف العقوبة استناداً إلى الظروف الخاصّة به. في هذه الحالة، سيكون الحكم متوافقاً مع الواقع ويعكس الفهم الصحيح للظروف المحيطة. فالأحكام الشرعية الصادقة تساعد في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وتُسهم في بناء الثقة بين الناس والمؤسسات الدينية، ما يعزّز الالتزام بالأحكام الشرعية.

إذن معيار الصدق في الأحكام الشرعيّة يعدّ ضروريّاً لضمان أن تكون الأحكام الشرعية مستندةً إلى أسس قويّة من النصوص والمقاصد الشرعية، ومعبّرةً عن الواقع الحقيقي للأفراد والمجتمعات. تحقيق هذا المعيار يتطلّب من الفقيه أو المجتهد الالتزام بالدقّة في استنباط الأحكام والمرونة في تطبيقها بما يحقّق مصلحة المجتمع ويحافظ على القيم الإسلامية. [انظر: السيستاني، الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقرير: السيد محمدعلي رباني، ص 45 - 56]

أركان صدق القضية في الأحكام الشرعية هي:

1- الواقع: التأكّد من حقيقة الواقع المعروض لفهم الحالة بصورة صحيحة. بعبارة أخرى: يجب على الفقيه أن يتأكّد من صحّة الواقع الذي يعتمد عليه في استنباط الحكم الشرعي؛ إذ إنّ الواقع يلعب دوراً مهمّاً في تحديد نوعية الدليل المطلوب وإمكانية تطبيق الحكم. يتمّ ذلك من خلال جمع المعلومات وتحقيق الوقائع المرتبطة بالقضية الشرعية.

2- الدليل الشرعي: استناد الحكم إلى دليل صحيح وصريح من النصوص الشرعية. والقرآن الكريم والسنة المأثورة عن النبي ﷺ وأهل البيت  يعدّان المصدرين الرئيسيين للأحكام. وتعدّ الأحاديث المروية عن الأئمة المعصومين  ذات مكانة خاصّة عند الإمامية بوصفها مصدراً للأحكام الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الفقه الإمامي على الإجماع بشرط أن يكون كاشفاً عن رأي المعصوم، وكذلك على العقل بوصفه أداةً في استنباط الأحكام، وخاصّةً في القضايا التي لا نصّ فيها.

3- التفسير الصحيح: اجتهاد الفقيه في تفسير النصوص بما يتناسب مع الحالة المعروضة. بعبارة أخرى: يعتمد الفقيه على الاجتهاد الذي هو عملية تفسير النصوص الشرعية وفقاً للقواعد الأصولية الخاصّة بالمذهب. هذه العملية تتطلّب فهماً عميقاً للنصوص وتحليل السياق والغايات الشرعية. يشمل الاجتهاد الاستصحاب والبراءة والاحتياط والتخيير، وهي قواعد أصولية يعتمد عليها في حال عدم وجود نصّ صريح. [انظر: المصدر السابق، ص 52 - 56]

لتطبيق معيار صدق القضية في الأحكام الشرعيّة، سنستند إلى الأركان الثلاثة التالية: الواقع،

والدليل الشرعي، والتفسير الصحيح. وسأقدم مثلاً لذلك باستخدام نصّ من القرآن الكريم.

المثال: حكم تحريم الخمر

أ- التأكد من حقيقة الواقع (الواقع)

قبل إصدار أي حكم شرعي، يجب فهم الواقع المرتبط بالقضية. في حالة الخمر، الواقع هو أنّ الخمر مشروب يذهب العقل وله تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، مثل الإدمان وإفساد العلاقات الاجتماعية.

ب- الاستناد إلى الدليل الشرعي

للتحقّق من صدق القضية الشرعية، نحتاج إلى دليل شرعي من الكتاب أو السنة. في حالة تحريم الخمر، نجد الدليل في قوله تعالى مثلاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة المائدة: 90].

هذه الآية تنصّ بوضوح على تحريم الخمر باعتباره "رجساً من عمل الشيطان"، ممّا يدلّ على وجوب اجتنابه.

ج- التفسير الصحيح (الاجتهاد)

يحتاج الفقيه إلى تفسير النصوص الشرعية بما يتناسب مع واقع الحال. والعلماء في الفقه الإمامي يفسّرون هذه الآية بأنّها تحريم صريح للخمر، مستندين إلى سياق الآية والأحاديث النبوية الأخرى التي تؤكّد تحريمه. كما يفسّرون "اجتنبوه" على أنّه أمر بالابتعاد التام عن الخمر وليس مجرد الامتناع عن شربه.

الخلاصة:

الواقع: الخمر مضرّ بالعقل والمجتمع.

الدليل الشرعي: تحريم الخمر منصوص عليه في القرآن (سورة المائدة، الآية 90)

التفسير الصحيح: الأمر بالاجتناب يعني التحريم القطعي بناءً على تفسير علماء الإمامية، بل عند باقي الطوائف الإسلامية كذلك.

الخاتمة

تناول البحث النظريات المختلفة لتبرير صدق المعرفة وهي كالآتي:

أ- نظرية الاتّساق: تنصّ على أنّ القضية تكون صادقة إذا كانت متّسقة داخلياً مع مجموعة من المعتقدات ضمن نظام معرفي، وتعتمد على الاتّساق الداخلي، والشبكة المعرفية، وعدم التناقض.

ب- النظرية البراغماتية: تحدّد صدق القضية بناءً على نتائجها العملية والتجريبية؛ إذ يكون الصدق مفيداً عملياً إذا حقّق أهدافاً ملموسة أو حسّن الحياة. ومن أمثلتها أنّ الأفكار التي تسهّل اتّخاذ القرارات أو تحسّن جودة الحياة تُعدّ صادقة من منظور عملي.

ج- نظرية التطابق أو المبنائية: تعتقد أنّ الحقيقة تقوم على تطابق القضية مع الواقع الخارجي. والجملة تكون صادقة إذا كانت تعكس الواقع كما هو. وتستند إلى ثلاثة عناصر أساسية: الموضوع والمحمول والعلاقة بينهما. هناك القضايا المبنائية (البدهيات) وهي قضايا يقينية، والقضايا غير المبنائية التي تعتمد على القضايا المبنائية. والتفكير والاستدلال يبدأ من البدهيات؛ لأنّ المعلوم الواضح لا يحتاج إلى تفكير، والمجهول المطلق لا يمكن البناء عليه معرفياً. فالقضايا النظرية تُرجع إلى البدهيات لتجنّب الدور أو التسلسل.

وفيما يخصّ صدق القضايا في المعرفة الدينية وصلنا إلى النتائج التالية:

1- فالمعيّار الأساسي لصدق القضايا العقدية هو التطابق مع الواقع، والذي يتمّ التحقق منه من خلال العقل باستخدام البدهيات أو النصوص الدينية الصحيحة. ومن ثمّ، فإنّ المعرفة العقدية تُبنى على أسس يقينية تجمع بين العقل والوحي.

2- معيار الصدق في القضايا الأخلاقية بين البراغماتية ومدرسة الحكماء يعكس جدلاً بين التركيز على النتائج العملية (البراغماتية) والقيم أو المبادئ الثابتة (الحكماء).

3- النظرية الواقعية الأخلاقية تسعى لإيجاد أساس موضوعي وثابت للأخلاق عبر استنادها إلى حقائق بدهية مستقلة عن الأفراد أو المجتمعات. وهي تساهم في بناء إطار أخلاقي عالمي، يدعم العدالة والمساواة، ويواجه التحدّيات الناتجة عن النسبية الأخلاقية.

4- المعيار لصدق القضايا العملية المذكور في البحث يعتمد على تحقيق المطابقة بين الحكم الشرعي وحقيقة الواقع؛ وذلك لضمان أن تعكس الأحكام الصادرة إرادة الشارع (الله ﷻ) وفق النصوص الشرعية، ويتحدّد هذا المعيار بثلاثة أركان رئيسية:

الواقع: التأكّد من حقيقة الواقع المطروح لضمان دقّة الفهم للحالة قبل إصدار الحكم.

الدليل الشرعي: استناد الحكم إلى نصوص شرعية صحيحة من القرآن الكريم أو السنّة النبوية أو ما يُستنبط منهما من قواعد شرعية.

التفسير الصحيح: اجتهاد الفقيه في تفسير النصوص الشرعية وفقًا للحالة المعروضة، مع مراعاة القواعد الأصولية.

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق العدالة، وضمان أن تكون الأحكام الشرعية مستندةً إلى أسس قويّة تعبّر عن الواقع الحقيقي للمجتمع والأفراد.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- أرسطوطاليس، ما بعد الطبيعة، دار ذو الفقار، اللاذقية، سوريا، ط 1، 2008 م.
- ابن سينا، الحسين، الشفاء، المنطق، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، 1405 هـ.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414 هـ.
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- السهروردي، شهاب الدين، مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، التعارف للمطبوعات، بيروت، 1428 هـ.
- السهروردي، شهاب الدين، مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، تهران، چاپ دوم، 1373 ش.
- السيستاني، علي الحسيني، الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقرير: السيد محمد علي رباني، مداد للثقافة والإعلام، مجمع الهاشمي، البحرين، ط 1، 2016 م.
- الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تقديم وتعليق: مرتضى مطهري، ترجمة: عمّار أبورغيف، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، لبنان، ط 1، 1421 هـ.
- حسين زاده، محمد، مدخل في نظرية المعرفة وأسس المعرفة الدينية، ترجمة: السيد حيدر الحسيني، دار الهدى للدراسات الحوزوية، القطيف، ط 1، 1434 هـ.
- زيدان، محمود فهم، وليم جيمس، دار الوفاء لنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عبوديت، عبد الرسول، مصباح، مجتبي، مباني اندیشه‌ی اسلامی 2، خداشناسی، مؤسسه‌ی آموزشی پژوهشی امام خميني، قم، ط 6، 1392 ش.
- محمود، زكي نجيب، حياة الفكر في العالم الجديد، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1982 م.
- مصباح، مجتبي، بنياد اخلاق، سلسله‌ی دروس مباني اندیشه‌ی اسلامی (4)، انتشارات مؤسسه‌ی آموزشی پژوهشی امام خميني، قم، ط 8، 1392 ش.
- مصباح اليزدي، محمد تقي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ترجمة: محمد عبد المنعم الخاقاني، دار التعارف، بيروت، ط 1411 هـ.
- مصباح اليزدي، محمد تقي، دروس في العقيدة الإسلامية، المشرق للثقافة والنشر، طهران، ط 1، 2007 م.

مطهری، مرتضی، مجموعه آثار استاد شهید مطهری، صدرا، قم، ط 8، 1372 ش.

Haack, Susan, Philosophy of logic, USA, Cambridge Press, 1978.

Johnson, Lawrance E, Focusing on Truth, London, Routledge, 1992.

Russ Shafer-Landau (ed.), Oxford Studies in Metaethics, Volume 10, Oxford University Press, 2015.

William James, "Pragmatism, Global Grey, 2019

William James, "Pragmatism: A New Name for Some Old Ways of Thinking, Global Grey, 2019.